# الصراع الروسي-الغربي في أوكرانيا الخلفيات والانعكاسات

لحسن ملال*

**الملخص:**

في ظل النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية، تعرف طريقة معالجة الصراعات والأزمات الدولية خارج قرارات مجلس الأمن الدولي، أزمة بنيوية، ولعل الأزمة الروسية الأوكرانية التي اندلعت في عام ٢٠٢٢ تمتل أبرز هذه الأزمات؛ وهي أزمة ليست بوليدة اللحظة، بل تمتد جذورها إلى تلك اللحظة التي فتح فيه المجال لانضمام بلدان أوروبا الشرقية للمعسكر الغربي (الاتحاد الأوروبي – وحلف الشمال الاطلسي) ، وهذا الواقع، هو ما جعل روسيا تتوجس وتستنكر أي تحرك غربي في محيطها الاقليمي، أو في مجالها الحيوي ، بحيث، أبدت رفضها المطلق بانضمام أوكرانيا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي "الناتو"، وفي المقابل لها بعض التحفظ في انضمامها للاتحاد الأوروبي.

وقد مثلت هذه الأزمة، نقطة تحول جوهرية في مسار التبادل الاقتصادي، حيث أفرزت تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية، ألقت بظلالها على العلاقات الدولية، إذ فرض الغرب، عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على روسيا، شملت تجميد أصولها بمليارات الدولارات وحظر شراء الغاز منها. هذه العقوبات، ورغم تأثيرها على الاقتصاد الروسي، فإنها لم تحقق هزيمة كاملة بموسكو، التي تجاوزت بعضا منها، عبر تعزيز الشراكات مع دول مثل الصين والهند، والتوجه أكثر إلى الشرق في محاولة تهدف من خلالها روسيا تحقيق توازن بين مصالحها الاقتصادية، والتزاماتها الدولية. وما زاد من خطورة الوضع، هو منع روسيا من الوصول إلى نظام التحويلات المالية العالمية سويفت SWIFT، والتضييق على الشركات الأجنبية العاملة فيها، وغيرها من الأمور الأخرى... ما دفع بموسكو إلى البحث عن بدائل جديدة لتعويض خسائرها، وكان للصين دور بارز في هذا السياق، فقد شهد التعاون التكنولوجي بين البلدين تقدمًا ملحوظًا، خاصة في ظل محاولات روسيا تقليل

(*) دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية.

اعتمادها على التكنولوجيا الغـربية، كما لعبت الصـين دورًا أساسيًا في دعم الاقتصـاد الروسي عبر الـتجارة والاستثمارات الثنـائية، ما سـاهم في إعادة تشكيل ديـناميكية التعاون الاقتصـادي بين البلدين.

**الكلمات المفتاحية:** الصراع – الخلفيات– الانعكاسات

Summary:

In the new world order led by the United States, the way international conflicts and crises are handled outside of UN Security Council decisions is experiencing a structural crisis. The Russian-Ukrainian crisis that erupted in 2022 is a prime example; it's a crisis with roots tracing back to when Eastern European countries joined the Western bloc (EU and NATO). This reality made Russia wary of any Western moves in its regional sphere, leading it to strongly oppose Ukraine's NATO membership, though it had some reservations about EU membership.

The crisis marked a turning point in economic exchanges, with significant political, economic, and security repercussions affecting international relations. The West imposed broad economic sanctions on Russia, freezing billions in assets and banning gas purchases. Despite impacting Russia's economy, these sanctions didn't lead to a complete defeat, as Russia countered by strengthening partnerships with China, India, and shifting eastward to balance its economic interests and international commitments.

The situation worsened with Russia's exclusion from the SWIFT global financial system and restrictions on foreign companies operating there, prompting Moscow to seek alternatives. China played a key role here, with notable tech cooperation advances as Russia reduces reliance on Western tech. China also supported Russia's economy through trade and bilateral investments, reshaping economic cooperation dynamics between them.

**Keywords:** Conflict-Backgrounds-Implications

**مقدمة**:

تعتري طـريقة معـالجة الصراعـات والأزمات الدولـية خارج قـرارات مجلس الأمن الدولي، في ظل النظام العالمي الجـديد، الذي تتزعمه الولايـات المتحدة الامريكية أزمة بنيوية، وتـشكل إحدى المسببـات للكثير من النـزعات في العالم؛ فقـد مارس الغرب العنف المادي بالقوة العـسكرية، أو عن طريق الحصـار الاقتصادي ضد معارضيه

المؤيدين لروسيا في الكثير من الحالات، سواء في محيطها الإقليمي، أو خارجه.
وكان القصد من كل تلك التحركات الغربية، هو الإمعان في محاصرة روسيا، وذلك من خلال، التقزيم من حجم نفوذها، وتحالفاتها، واسقاط الانظمة التابعة لها، بالإضافة إلى التمدد في مجالها الحيوي، للحيلولة دون ظهورها كقوة إقليمية ودولية مهيمنة.
إنّ الأزمة بين روسيا والغرب ليست وليدة اللحظة، بل تمتد جدورها إلى تلك اللحظة التي فتح فيه المجال لانضمام بلدان أوروبا الشرقية للمعسكر الغربي (الاتحاد الأوروبي – وحلف الشمال الاطلسي)[١] ، وهذا الواقع، هو ما جعل روسيا تتوجس وتستنكر أي تحرك غربي في محيطها الاقليمي، أو في مجالها الحيوي[٢] ، بحيث، أبدت رفضها المطلق بانضمام أوكرانيا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي "الناتو"، وفي المقابل لها بعض التحفظ في انضمامها للاتحاد الأوروبي.
فكلّما صحت روسيا، تفرض نفسها، فبعد غياب طويل ناتج عن أزماتها الداخلية، ها هي اليوم ترجع بقوة إلى الساحة الدولية، بتبني سياسة استراتيجية تهدف إلى ضرورة إعادة هيبتها، والحفاظ على آمنها وسيادتها، من الأخطار المحيطة بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز نفوذها في مجالها الحيوي[٣] .
فرغم أن موسكو، لم تصمد في البداية أمام التوسعات الكبير لحلف الشمال الأطلسي (NATO)، بيد أنها، حاولت في العقود الأخيرة، الرجوع بقوة إلى الساحة الدولية، الأمر الذي جعلها تفكر من جديد في محيطها الجيوسياسي؛ بحيث، أعاد بوتين، الطموح لموسكو، وبدأت التفكير في استرجاع نفوذها في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي، وبالشكل الذي يغير من العلاقات الدولية في ظل النظام الأحادي القطبية.
إذن، فمبررات الأمن القومي، والمصالح الاستراتيجية، كانت حاضرة وبقوة في الحسابات السياسية الروسية وفي تحركها العسكري، إذ، تشكل أوكرانيا بالنسبة لها، امتداد جيواستراتيجي وأمني، بالنظر لوجودها في خط التماس مع حدودها، وباعتبارها من الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفياتي، كما أنها كانت وعلى مر التاريخ، معبرا للغزو الغربي في الماضي التاريخي مع روسيا القيصرية، أو إبان الاتحاد السوفياتي، كما فعلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.
وإذا كان اتخاد قرار اجتياح أوكرانيا مبنيا على خلق معادلة للردع، واستبعاد التحرشات الغربية على الحدود، وعلى أمل الحسم الخاطف والسريع للصراع في حسابات القيادة الروسية، فإنّ الواقع الميداني، والدعم الغربي لأوكرانيا بالعتاد والسلاح، ساهم في إطالة أمد الحرب وتدمير البنية التحتية بشكل متفاوت في البلدين.
وقد أدى تطور هذا الصراع، واستمراره لما يزيد عن أربع سنوات، إلى ظهور أزمات في العلاقات الدولية، أبرزها يتمحور حول مدى احترام قواعد القانون الدولي، وفي مدى

قـدرة هذا الأخير، من تحقيق الـسلم والأمن الدوليين، كـما أنّ له -الصراع- تداعيات أخرى، تتعلق بـالأمن الغذائـي، والطاقي لـلعديد مـن الدول، على اعتبـار أنّ هاتين الدولتين، مـصدرتين للكثير من المواد الغـذائية، كما أنّها في الآن ذاته، منـتجة للطاقة ومصدرة لموادها الخـام، وهو ما أثر سلبا على وضـعيـة الدول المستهلكة، وعلى أمنها الغذائي والطاقي[٤] .

وتجدر الإشارة، إلى أنّ أهمية هاتين الدولتين ليست وليدة اللحظة، بل هي متجذرة في التـاريخ، فقد سبق لكييف، أن لعبت أدوار كبرى في القـرنَين التاسع والعاشر، بسبب موقـعها المميـز على ضفة نهـر دنيبر، فتطـورت التجارة وازدهـرت بفضل ذلك[٥]، وبحلول القـرن الحادي عـشر الميلادي، بلغت دولـة "كييف روس" أوج ازدهـارها وباتت مركزًا سياسيًا وثقافيًا رئيسًا مهمًا في أوروبا الشرقية، لكنها ما لبثت أن فقدت مكانتها الاقتصادية في العالم[٦].

وانطلاقا ممـا سبق، نتساءل عن مـاهية الخلفية الحقيقـية للصراع الروسي الغربي؟ وكيف انعكس هذا الصراع على الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية؟

وإجابة عن التساؤلات المطروحة، فإننا سنعالج هذه المقالة في فقرتين أساسيتين على النحو الآتي:

- الخلفية الحقيقية للصراع الروسي الغربي (الفقرة الأولى)؛
- انعكاسـات هذا الصراع على الاقتـصاد والسيـاسة والعلاقـات الدوليـة (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: خلفيات الصراع الروسي الغربي

لقد أدت عـدة عوامل في تـأجيج الصراع بين روسيـا وأوكرانيـا، بدءًا، من اتفـاقيَتي مينسك والخلاف على تـطبيقهما، مرورًا باختلاف مصـالح أطراف الأزمة، وما تثيره ذلك من مسائل تتعلق بصراع الهويات، وصـولًا إلى التوجهات الاستراتيجية لكل من روسيا وأوكرانيا؛ وكل هذه النقاط وغيرها، من مسببات الأزمة، وتداعياتها تجعل من الأهمية بمكان الغوص في خفاياها.

ففي الـوقت الذي تراقـب فيه روسيا بحذرٍ تـوجهات أوكرانيـا فيما يخص، علاقتها بأوروبا والولايات المتحدة الأمـيركية ومسألة انضمامها لحلف الناتو، تنظر أوكرانيا، بقلقٍ ممـاثل إلى مسـألة ضـم شبه جزيـرة القرم لـروسيا، وانـفصال دونـيتسك ولوغانسك عنها.

ولابد من الإشـارة، إلى كون بداية العلاقـات الثنائية بين روسيـا وأوكرانيا، ترجع إلى فترة الحرب العالمية الأولى، إذ بدأت رسميًا في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي يخوض إصلاحـات سياسية، وعلى الرغم من وصف تلك العلاقة بالتاريخية، إلا أنها

لا تخلو من التعقيدات، نظـرًا، لكثرة النزاعات الطويلـة الأمد بين الدولتَين؛ بدء بدولة "كييف روس" التي تُعَد تـاريخيا النواة الأساسية للبلدَين، وفي الآن ذاته، تعد محل الجدل بينهما، فبفعل الصراع حول المصالح والسياسات، فقد تفككت وتباعدت[٧] .

فقد أحدث انهيار الاتحاد الـسوفياتي، تغيرات جدرية في طبيعة هذه العلاقات بشكل خاص، وفي بنية النـظام العالمي وفي الخريطة الجيوسياسية بشكل عام؛ حيث أصبح العالم يقاد بقطب واحد، بـزعامة الولايات المتحدة الامريكية التي استطاعت التحالف مع بلـدان في أوروبا الـشرقية، وإغـراء العديـد منها للانـضمام للاتحاد الأوروبي، وحلف الشمال الأطلسي NATO .

وطالما نددت روسيا بذلك، وتهدد بأنّها ستتخذ إجراءات عسكرية وتقنية مناسبة، ردا على استفزازات الغـرب الجماعي في محيطهـا، وبأنّ موسكـو تؤكد، تمـسكها بعدم السماح بتوسع الناتـو شرقا، باتجاه الحدود الروسيـة، لما يشكله ذلك، من تهديدات للحدود الروسية، وبأنّ الدول الغربية تتجاهل قلق روسيا، بشأن توسع الناتو شرقا باتجاه حدودها[٨] .

فمنذ عام ٢٠٠٨ إبّان حكم الرئيس "فيكتـور ياشنكو" الموالي للغرب، بدأت أوكرانيا تطالب روسيا، بالامتناع عن استخدام أسطول البحر الأسود في صراعها مع جورجيا أنداك، التي كانت هي الأخرى، على علاقة دبلـوماسية مع الجانب الأمريكي، وتحت الوعود لانضمامها إلى عضوية حلف الأطلسي.

ولعلّ هذا، من أبـرز العوامل المسـاهمة في إطلاق شرارة الاضطـرابات بين أوكـرانيا وروسيا، فمباشرة بعد الإطاحة بالـرئيس الأوكراني المنتخب الموالي لروسيا "فيكتور يانكـوفيتش"، في احتجاجـات شابها العنف بـالعاصمة كـييف سنة ٢٠١٤، قامت قوات موالية لروسيا بالسيـطرة على القرم، حيث توجد هناك قاعدة بحرية روسية في سيفاستوبل[٩].

كما أنّ الغزل الأمـريكي، ووعوده المغرية بدعم سخي ومـساندة أوكرانية للانضمام لحلف النـاتو، وعضويـة الاتحاد الأوروبي، كلها عـوامل كانت تثير مـطامع حكام كييف، من أجل عقـد صفقة مضمونها القرم تحت سيـطرة أوكرانيا، لتنتقل فيما بعد لأمريكا وحلف الشمال الأطلسي.

وبالإضافـة إلى ما سبق، فـإنّ اضطراب الأوضـاع الداخليـة، والصراع المسلح بين القوات الأوكرانية وقـوات إقليم الدونباس، سـاهم في تفاقم حدة النـزاع، فالحكومة الأوكرانية ترسل قواتها لمواجهة قوات هذا الإقليم الذي يطالب بالاستقلال عنها، وهو ما اعـتبرته الحكومة المركـزية بكييف تمردا عنهـا، وتلقي باللوم في فشلـها للسيطرة العسكرية عليه، على الدعم والمساندة الروسية.

وفي المقـابل، لا تتردد موسكـو في اتهام الحكومـات الأوكرانية المـوالية للغـرب بإثارة الانقسامات الثـقافية والتاريخيـة، ولعلّ أبرزها السعي لنـسف كل ما يتعلق بتاريخ الدولة السوفيتية، والإرث الحضاري والسياسي والاجتماعي والثقافي والأدبي والفني، وارتكاب تجاوزات بمعاقبة السكان الـذين يتحدثون اللغة الروسية، والإمعان في طرد العمالة الروسية، وإغلاق مـؤسسات وسائل الإعلام، ودور الثقافة والأدب والسينما والمسارح وغيرها من المراكز الناطقة بالروسية، وتجريد السكان عن مواطنهم، وفرض الغرامات والعقوبات على كل من يتحدث بالروسية أو يتعامل بها [١٠].

فتلـك كانت أولى بذور الـصراع الداخلي، الذي نـشأ في عدد من الأقـاليم والمدن التي أخذت تقاوم هذه النزعات والجرائم المصاحبة لها، فاشتدت ضراوة المعارك القومية في منـطقة الدونبـاس، وتحديدا، في إقلـيمي دونيتسك ولـوغانسك، وهمـا من الأقليات السكانية ذات الأصول الروسية في هذين الاقليمين[١١] .

وليس هـذا فحسب، بل تبينّ أن من بين أسباب التوتـر بين روسيا وأوكرانيا، هو خط أنابيب الغاز السيل الشمالي ٢ " نورد ستريم– ٢ " إلى ألمانيا، الذي تعمل عليه روسيا منـذ أوائل ٢٠٢٠م، وكانت على وشك الانتهـاء منه والذي يمر عـبر بحر البلطيق، إذ تعتبر أوكـرانيا أن هذا الخط سـوف يحرمها من الإيرادات الأسـاسية للغاز الروسي، بينما كانت ألمانيا أكثر بلدان أوروبـا حماسا له، بينما تحاول الولايات المتحدة فرض ضغوطات على المانيا بشتى الطرق لإيقافه[١٢] .

كما لأنقرة هي الأخرى مواقف من هـذه الأزمة، فهي المعنية أيضـا بالحد من تنامي النفـوذ الروسي شرقا، وشمالا، وجنوبا في البحر الأسود، وفي سوريا، وفي هذا الصدد، تتعاون تركيـا مع أوكرانيا في مجال الصنـاعات العسكرية، حيـث باعت لها طائرات مسيرة وسفنـا حربية، وهـناك مشروعات مـشتركة لإنتاج صـواريخ كروز بينهما، مقابل تزويد كييف لأنقرة بمحركات لأسلحتها [١٣].

وبنـاء على المعطيات أعلاه، فـإنّ الفهم الجيد للصراع الـدائر ولطبيعـة علاقة روسيا بأوكـرانيا، وبباقي الدوال المحيطة بها يـستدعي الانفتاح والحديث عن حقبة الاتحاد السوفياتي[١٤]، وعلى ظروف اندماجهما، وأسباب الانحلال بينهما.

فإذا كانت أسباب الضم لكثير من الدول في اروبا الشرقية للاتحاد السوفياتي تنم عن نزوع امبراطـوري، فإنّ تلك الـنزعة لم تـزول بعد استقلالهـا، خصوصـا، في عهد فلاديمير بـوتين الذي يشتكـي على الدوام، وينتقد الخطـأ الاستراتيجي الذي ارتكبه ميخائيل غورباتشوف من خلال السماح باستقلال الجمهوريات السوفياتية في عام ١٩٩١ . فالروس على قناعة، بـأنّ التقارب الغربي مع كل الجمهوريـات السوفياتية سابقا، وخـاصة أوكرانيـا، مبرره سياسي، ليـس من أجل أوكرانيـا، وإنما للوصول

بأجندات القوى الاستعمارية لتهديد أمن واستقرار روسيا، ومحاولة إشغالها عن العودة إلى المسرح الدولي، وإعاقة مصالحها الاقتصادية والتجارية مع أوروبا ودول مختلفة.

لذلك، فالقيادة الروسية لا تتوانى في وصف الولايات المتحدة والغرب الجماعي، بأنهما يعملان جاهدان على توتير مناخات الصراع في منطقة الدونباس، والبحر الأسود، وهو ما يفسر في اعتقادها الكم الهائل من المساعدات، وأكثرها قوة، كانت من طرف الولايات المتحدة، وجاءت على شكل مساعدات عسكرية، ونظم أسلحة وصواريخ وتدريبات مشتركة بحجم بلغ مليارات الدولارات[١٥] .

وعلاوة على المساعدات العسكرية المباشرة، فقد فرضت دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان.... الكثير من العقوبات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية على روسيا[١٦] ، لكن موسكو ترى بأنّ حجم التحدي الذي تواجهه في أوكرانيا، أكبر من أي عبء مالي واقتصادي محتمل.

وأمام هذا الوضع الناشئ، تجد روسيا نفسها مضطرة لمواجهة الأخطار التي تهددها، لا سيما مع ما تفرضه أوكرانيا من تحديات كبيرة، ومحاولاتها المستميتة والدائمة للسيطرة على إقليمي الدونباس.

وعليه، فالعلاقة بين روسيا والغرب، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، متوترة وبشكل بنيوي، نظرا، لتباين طبيعة الأنظمة السياسية، ومرجعياتها الأيديولوجية، وكذا، لاختلاف الطموحات السياسية، والمنافسة الجيوساسية لقيادة العالم بالشكل الذي يجعل المصالح مضمونة، والتبعية حاصلة.

غير أنّ تصاعد وثيرة هذا الصراع، خلق المزيد من الأزمات وتوتير الأجواء بينهما على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية[١٧]، أمّا في الجانب العسكري، فقد لجأت الولايات المتحدة إلى رفع حالة التأهب للقوات الأمريكية في أوروبا، إذ لا تجد حرجا في تحويل دول القارة لساحات مواجهات جيوسياسة حادة مع روسيا[١٨] . لذا، فإنّه وعلى مر التاريخ للولايات المتحدة الأمريكية، أهداف تسعى الوصول إليها، من خلال إعادة رسم خططها الاستراتيجية. وهي بالتالي نجحت في:

- الدفع بأوكرانيا إلى الصدام، وتعميق خلافها مع روسيا حول القرم والدونباس؛
- حشد الأساطيل والقطع البحرية، وإجراء المناورات العسكرية في البحر الأسود، وهذا من وجهة نظر روسيا، يمثل استفزازا وتحديا لها على حدودها البحرية في شبه جزيرة القرم؛
- تزويد الجيش الأوكراني بالأسلحة الأمريكية الحديثة؛

– الضغط الأمريكي على القيادة الأوكرانية، واجبارها على التراجع عن اتفاق مينسك؛
– التنسيق مع أوكرانيا للانضمام لحلف شمال الأطلسي، ودول الاتحاد الأوروبي؛
– التلويح بتوسيع العقوبات على موسكو؛
– تقديم الدعم العسكري والاستخباري لأوكرانيا؛
– محاولة منع روسيا من استخدام البحر الأسود، للنفاذ إلى البحر المتوسط عبر بحر مرمرة، ومضيق البوسفور في اسطنبول، وإيجاد حالة من القطيعة مع قاعدتها في طرطوس في البحر المتوسط، وأيضا قاعدة حميم؛
– تطويق روسيا من البحر الأسود شرقا، وبحر البلطيق جنوبا، وبولندا غربا؛
– عزل روسيا عن المحيط الإقليمي والدولي.

لذا، فقد أجمع كل المراقبين على احتمالية الزيادة في الدعم الموجه لأوكرانيا[١٩] ، لكن دون المخاطرة بضمها إلى الناتو، وهو ما تلعبه واشنطن من خلف الستار في توسيع دائرة الصراع[٢٠]، وبالمقابل فإنّ روسيا تحتمل كل التوقعات، مع استبعاد الصدام المباشر بينها وأمريكا أو أوروبا.

فأزمة روسيا مع الغرب، ليست هي الأولى، لكن لم يسبق للقوتين النوويتين في العالم أن تواجهتا بشكل مباشر، رغم أنّ كل منهما يريد أن يحقق مبتغاه، فروسيا، تتطلع لتحسم فرض قوتها الصاعدة كأحد الأقطاب، فيما إذا حققت أهدافها قبال القوى الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، والأخيرة وحلفائها، تطمح إلى التوسع نحو الشرق، لإعادة روسيا الاتحادية إلى المربع الأول[٢١].

وعلى العموم، فإنّ طبيعة الصراع وحدّته، بيّن بالملموس عمق الإدراك لدى روسيا الاتحادية الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا، وما تشكله من تهديدا لأمنها القومي إذا ما تم توظيفها من قبل تحالف شمال الأطلسي (الناتو)[٢٢]، فهي العمق الاستراتيجي والمنطقة العازلة بينها وبين أوربا، وأي تغيير في سياستها وتوجهاتها نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، يقوض دورها ومساعيها في المنطقة، ويشكل حزام امني خانق ينهي دورها الفاعل في الساحة الدولية[٢٣].

فرفض حلف شمال الأطلسي الاعتراف بالدور الروسي كقطب في الساحة الدولية، دفع بها إلى إعلان "العملية العسكرية الخاصة"، وذلك في محاولة منها لإجبار الحكومة الأوكرانية على الحياد ونزع السلاح، إذ أدركت النخبة الروسية، أنّه ليس بمقدور روسيا المحافظة على عظمتها، إلا من خلال التيقن من بقاء أوكرانيا في دائرة هيمنتها السائدة [٢٤]. وعليه، فالتحولات الجيوسياسية جعلت روسيا اليوم، تعيد الاعتبار

للجانب الأيديولـوجي والتاريخي في قراراتهـا السياسية والاقـتصادية، وفي روايتها الخطابـية[٢٥]، فمـوسكو، تـعتقد بـضرورة الحفاظ على المجـال الحيوي كـفضاء استراتيجي، وجيوسياسي لجعلها قوة عظمى في الساحة الدولية.

وهذا ما يتجلى بشكل واضح في التوجهات السياسية للرئيس فلاديمير بوتين ودائرته المقربة، إذ لا تزيغ نظريته السـياسية عن ضرورة إعادة بناء العقيدة الأوراسية[٢٦]، المبنيـة على الفكر الوحدوي الضامن للأمن الـقومي، بحيث، أصبحت المصلحة العليا لروسيا، تتـمثل في الحفاظ بأي ثمـن على خصوصياتهـا، والدفاع عنهـا أمام ثقافة الانفتـاح الغربي، وكـذا، عن تقـاليـد الشرق، وعلى هـذا الأساس، بـنيت العقـيدة العسكرية، وكذا المنظور الجيوستراتـيجي الجديد بعد التعافي الاقتصادي والصحوة الروسية [٢٧].

## الفقرة الثانية: انعكاسات هذا الصراع على الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية

يمثل الصراع الـروسي الأوكراني أحد التحـديات الأكثر تعقـيدا وتأثيرا على الـساحة الدولية في العصر الحديث، إذ يتجاوز هـذا الصراع الأزمة الأوكرانية، ليمتد إلى جذور تاريخية عميقة من الخلافات الحضارية والجيوسياسية[٢٨] .

ويشكل فـهم هذه الجذور أمـر بالغ الأهميـة، لاستيعاب طـبيعة التصـعيد الحالي، وتداعيـاته المتشعـبة على المـستويـين الإقليمي والعـالمي، فمـنذ سقـوط الاتحاد السـوفييتي، سعت روسـيا إلى إعادة تـأكيد مكـانتها كقـوة عالميـة، بينما واجهت سـياسات غربية سعت إلى توسـيع النفوذ في شرق أوروبا [٢٩]، مما أدى إلى حالة من التوتر المستمر والانقسام الذي بلغ ذروته في الحرب الأوكرانية.

وتعتبر الحرب –الروسية الأوكرانية– أحد أسباب التراجع الاقتصادي وانتشار الفقر والجوع، إذ ساهمت في إعادة تنظيم الهيكل العالمي الجديد، ففي ظل الاقتصاد المعولم فإنّ التأثيرات الاقتصادية لهذه الحرب تصل أبعد بكثير من حدود الصراع، فهي أزمة لا تقتصر على نزاع داخلي فحسب، بل توسـعت لتصبح أزمة دولية يومًا بعد يوم بين روسيا من جهة والغرب الجماعي من جهة ثانية، أزمة تسيطر عليها المصالح الأمنية والاستراتيجية والجيو–سياسية والاقتصادية بين كلا الطرفَين[٣٠].

وبالتالي، ففي هذه الفقرة من الدراسة سنسلط الضوء، على مختلف الانعكاسات التي خلفتها الحرب الـروسية الأوكرانية في المشـهد الجيـو–سياسي جراء تشكيل تحالفات جديدة على الصعيد العالمي، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة والمعادن، وكذلك، المخاطر المتعلقـة بواردات القمح، وما يمكن أن يسببه مـن أزمة أمن غذائي محتملة، يؤدي إلى مزيد مـن الضغط على الاقتصـادات المثقلة بفعل تعـاقب الأزمات، كوبـاء كورونا،

وتوالي سـنوات الجفاف، والصراع على منـاطق النفوذ السـياسي بين الدول الكبرى في العالم[٣١] . فهي مجموعة من الظواهر المعقدة والمترابطة في العلاقات الدولية، تهم كل أنظمة العالم بـدلاً من الدول الوطنية، إذ تتفاعل فيها العلاقات الثنائية بين الدول مع الديناميكيات العالمية، خاصة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية التي لها وقع كبير على أدوار الشراكـة في تعزيز نظـام عالمي متعدد الأقـطاب، وتقييم كيف تـؤثر الضغوط الغربية على التفاعلات بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي إعادة تشكيل موازين القوى العالمية[٣٢].

فقد تجاوزت تـداعيات الصراع الروسي الغـربي، وخاصة الحرب في أوكـرانيا، حدود المنطـقة لتشمل تـأثيرات واسعة على النـظام الدولي ككل[٣٣] ، فعلى مـستوى توازن القـوى الدولي والأمن الأوروبي، هنـاك تغيير في المشـهـد الجيوسـياسي، إذ أدّت هذه الحرب إلى تغييرات جوهرية في المشهد الأمني الإقليمي والدولي[٣٤].

فقد أثارت مخاوف جدية بشأن استقرار النظام الدولي القائم، ودفعت إلى إعادة تقييم شاملة للتحالفـات والمصالح، فهذا الصراع، ساهم في تفكك الـنظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب الباردة، مع تشكيل تحالفات جـديدة على الصعيد العالمي، تعزز التعاون الروسي–الـصيني لمواجهة العقوبات الغربيـة، ما يهدد النظام الأحادي القطبي الذي هـيمنت عليه الـولايات المتحـدة، ويدفع نحـو عالم مـتعدد الأقطـاب. أمّا في الشرق الأوسط وأفريقيـا، فقد أدى هذا الصراع إلى إعادة تقييـم التحالفات، إذا بقيت روسيا لاعـبا مؤثـرا، بينما أصبحت أفـريقيا، سـاحة جديـدة لتوسع النفـوذ الروسي عبر مجموعات مثل فاغنر.

وفي الجهة المقـابلة، أدّى تصعيد التوترات إلى إعادة تسليح أوروبا، بحيث زاد الصراع من التوترات السيـاسية والأمنية، مما جعـل اتخاذ القرارات على المستوى الأوروبي والعالمي أكثر صعوبة، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية، إلى إعادة التفكير في تسليح نفسها، وزيـادة الإنفاق العسكـري، وتعزيز وجـود الناتـو في الشرق، مما أدى إلى خطوط مواجهة أطول وأكثـر حدة بين روسيا والحلف، كما أثارت مخاوف في مناطق أخرى، مثل جنوب القوقاز، كالتوترات بين أرمينيا وأذربيجان.

وكلها عوامل أدّت إلى تـصاعد "الروسـوفوبيا"، إذ شهـدت بعض الدول الأوروبية والغربيـة، زيادة في المواقف الـسلبية تجاه روسـيا والمواطنين الـروس، وهي ظاهرة تُعرف بـ"الروسوفوبيا"، هـذا التوجه، يزيد من حدة التوتر الثقافي والاجتماعي، إلى جانب الصراع السياسي.

علاوة على ما سبق، فإن الأطراف المتصارعة انخرطت في الحرب الهجينة والسيبرانية، فلم يعود الصراع يقـتصر على المواجهات العسكرية الـتقليدية [٣٥]، بل توسع ليشمل

الحـرب الهجينة" متعددة الأوجه"، والـتي تشتمل على الهجمات السـيبرانية المكثفة على البـنية التحتية، والتـأثير الإعلامي، والتلاعب بالاستقـرار الداخلي للدول. لذلك، سارعت الأطـراف المتحاربة، إلى تقييد المنصـات الاعلامية داخل حدودها، مما يشير إلى اتساع نطاق الصراع إلى الفضاء الرقمي.

كما أنّ لهـذه الحرب تأثيرات أخـرى، إذ غيرت في الكثير من المعطـيات، وأعادت رسم المعـادلة الأمنية الإقليمـية والدولية، كما أثـارت مخاوف من إمكانيـة حرمان مفهوم السيادة والسلامة الإقليمية من قيمتهما القـانونية والاعتبارية لدى المجتمع الدولي، فطبيعـة الصراع القائم، تعبر عن حدوث تحـول سريع أدّى إلى الوصول لمفترق طرق لمصالح القوى العظمى التي ظلت حبيسة توازنات لعدة سنوات، فلم تؤد الحرب التي دخلـت عامها الرابع إلى تعميق التوترات القـائمة فحسب؛ بل أثرت أيضًا في تصورات المجتمع الدولي وسياساته فيما يتصل بتلك المنطقة؛ ما قد يجبر الكثير من البلدان على إعادة تنظيم آفاق سياساتها الخارجية.

أمّا فيما يتعلـق بالجانب الاقتصادي، وفي ظل هذه الأحـداث برزت الشراكة الروسية الصينـية، كأحـد العوامل المهمـة في إعادة تشكـيل النظام العـالمي باتجـاه تعددية الأقطـاب، فقد تبنت الدولتين استراتيجيات مشتركة لمـواجهة الهيمنة الغربية، وعملتا على تعزيز نفوذهما في المنظمات الـدولية والإقليمية، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه هذه الشراكة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

ومثلت الأزمة الروسية الأوكرانية التي انـدلعت في عام ٢٠٢٢، نقطة تحول جوهرية في مسار التبـادل الاقتصادي، حيث أفرزت تـداعيات سياسية واقـتصادية وأمنية، ألقت بظلالها عـلى العلاقات الدوليـة، إذ فرض الغرب، عقـوبات اقتصـادية واسعة النطاق على روسيـا، شملت تجميد أصولها بـمليارات الدولارات وحظر اشترى الغاز مـنها. هذه العقوبـات، ورغم تأثيرها على الاقـتصاد الروسي، فإنهـا لم تحقق هزيمة كاملة بموسكو، التي تجاوزت بعضا منها، عبر تعزيز الشراكات مع دول مثل الصين والهند، والتوجه أكثـر إلى الشرق في محاولة تهدف مـن خلالها روسيا تحقيق توازن بين مصالحها الاقتصادية، والتزاماتها الدولية[٣٦].

وكـان للعقوبـات التي فرضهـا الغرب على الاقتـصاد الروسي أثـارا واضحا، وسبق لصندوق النقد الدولي -في تقرير صادر في أبريل/نيسان ٢٠٢٣- أن أشار إلى ذلك، فقد أوضح بأن النمو الذي كان عـام ٢٠٢١ بنسبة ٥,٦٪ تحول إلى انكماش بنسبة ٢,١٪ عام ٢٠٢٢، ويتوقع لهذا الانكماش، أن يتواصل مع زيادة طفيفة لا تتجاوز ٧ بالألف، ليتقلص فيما بعـد إلى ١,٣٪. كما أنّ الموازنة الروسيـة انتقلت من فائض في ٢٠٢١ إلى عجز بنسبة ٢,٢٪ بسبب نفقـات الدعم الذي تقدمه الدولة لتخفيف أعباء

التضخم عـن المواطنين، ويتوقع ارتفاع العجـز إلى ٦,٢٪، وأن يتواصل عجز الموازنة حتى عام ٢٠٢٧، لتعود لتحقيق فائض في ٢٠٢٨ [٣٧].

وما زاد من خطورة الوضع، هو مـنع روسيا من الوصول إلى نظام التحويلات المالية العالمـية سويفت SWIFT، والتضييق على الشركات الأجنـبية العاملة فيها، وغيرها من الأمور الأخرى... ما دفع بموسكو إلى البحث عـن بدائل جديدة لتعويض خسائرها، وكان للصـين دور بارز في هذا السياق، فقـد شـهد التعاون التكنـولوجي بين البلدين تقـدمًا ملحوظًـا، خاصة في ظل محـاولات روسيا تقليل اعـتمادها على التكنـولوجيا الغربيـة، كما لعبت الـصين دورًا أساسيًـا في دعم الاقتصـاد الروسي عـبر التجارة والاستثمارات الثنائية، ما ساهم في إعادة تشكيل ديناميكية التعاون الاقتصادي بين البلدين. غير أنّ تبعات العقوبات الغـربية على روسيا، لم تلقي بضلالها على موسكو فحسب، بل امتدت لكل دول المعمـورة، ما جعل فالنظام الـدولي لما بعد هذه الحرب، يصل إلى أقصى حدوده في مـواجهة عالم متحول، فقد أجمع الكثير من الباحثين، على استحالـة أن يكون هناك، بـلد واحد، أو نموذج واحـد، يفرض نفسه على الجميع، إذ هـناك أقطاب مختلفـة تسيطر على الـسياسية العـالمية، وهذا النـزوع، هو ما يجمع الصين بروسيا، وكثير من الدول الأخرى [٣٨].

على اعتـبار، أنّ آثار هذا الصراع، لم تقف عند القـارة الأوروبية، بل تعدتها لتصل إلى افـريقيا، ومنطقـة الشرق الأوسط، واسيا وامـريكا، لاعتماد الاقتـصاد العالمي، على النفط والغـاز والصناعات الـروسية والأوكرانيـة[٣٩] ، ما أدّى إلى أزمة طاقـة عالمية وارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية [٤٠]، وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي، وزيـادة التضخم، من منـطلق كون قوة روسـيا، لا تنحصر في امكـانياتها العسكـرية من الصواريخ والأسلحة الفتـاكة بما فيها النوويـة. بل إنّ قوتها، ترتبط كذلك، بإمكانياتها الطبيعية والطاقيـة، بحيث أنّ قدراتها الطاقية، ساعدتها في بنائها الإمبراطوري، فهي في المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة، كأكبر مورد للغاز الطبيعي في العالم، وهي بالطبع تستخدم هذه القوة لصالـحها[٤١] .

فروسيا، تـنتج حوالى ١١٪ من نفط العالم، ما يجعلهـا ثالث أكبر مصدر للنفط، كما أنّها توفر ما يعادل ٤٠٪ من غاز الاتحاد الأوروبي، وما يقدّر بنسبة ٢٧٪ من نفطه، لكن الحكـومات الأوروبـية، تسعـى جاهـدة للاستغنـاء عن الإمدادات الـروسية، وبخاصةٍ عبر أنابيب شركة غاز بروم.

ومـن المتوقع أن تـكون الاضطـرابات النـاجمة عن الحـرب، لها تـأثير سلبي، لأن العقوبات المفروضة على روسيا، أجبرت الـشركات الغربية على الخروج من أراضيها، ومحاولة البحث عن مصدر آخر للطاقة .

وقد ساعد ذلك، في رفع الأسعار العالمية، من خلال خلق المزيد من الطلب على الإمدادات من مصادر أخرى، مثل منطقة الشرق الأوسط، وبعض الدول الإفريقية التي انقسمت في هذه الحرب، بين دول خاسرة جراء الصراع الروسي-الأوكراني، وأخرى رابحة(٤٢) .

وفي هذا الصدد، قفز سعر الغاز الطبيعي بنسبة ٦٢٪ منذ انطلاق الحرب في أوكرانيا، وبدأت الدول الأوروبية التي تستورد نحو ٤٠٪ من روسيا في البحث عن بدائل للغاز الروسي، لتظهر فرصة عظيمة للدول الأفريقية للتحرك فيها، وإبرام صفقات جديدة وبسرعة، حيث يمكن للغاز الأفريقي أن يقلل من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية، خاصة مع وجود مخاوف من أن تؤدي العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، إلى تقييد الإمدادات، ورفع الأسعار في جميع أنحاء العالم (٤٣).

أمّا في منطقة الشرق الأوسط والخليج، فهناك دول تنعم ببعض الأموال، لاسيما تلك المنتجة للنفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميًا، في حين تعاني دولًا أخرى، من ارتفاع شديد في معدلات التضخم، وزيادة حادة في أسعار السلع(٤٤) . لاسيما بعدما أوقفت الدول الأوروبية واردات النفط الروسي بنهاية العام ٢٠٢٢ في إطار العقوبات على موسكو، وفي المقابل سعت تلك الدول لزيادة وارداتها من دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

ومع توسّع رقعة الحرب الروسية على أوكرانيا، انعكست مساعي الاتحاد الأوروبي لتقليص الاعتماد على الخام الروسي المنقول عبر البحر، واتجه لاستيراد حوالى ١,٤ مليون برميل من النفط الخام يوميًا من الشرق الأوسط، بزيادة ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، بينما تستورد ٢,٦ مليون برميل يوميًا من أفريقيا، بزيادةٍ قدرها ٢٠٠ ألف برميل يوميًا(٤٥) .

غير أنه، وفي حالة استمرار الأزمة على المدى الطويل، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستدام في أسعار النفط، وإلى تسريع انتقال الطاقة التقليدية إلى البديلة او تلك المعروفة بالنظيفة، وذلك، من خلال جعل مصادر الطاقة المتجددة والكهرباء، أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية؛ وقد تستخدم بعض الحكومات جزءًا من الأرباح المكتشفة حديثًا، للاستثمار في الجهود المبذولة لتنويع استثماراتها في مجال الطاقة، لا سيما في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين(٤٦) .

كما أنّ الدول المنتجة للغاز، أمامها فرصًة كبيرة لكسب عائدات مالية ضخمة، إذ تسعى أوروبا للتوقف عن الاعتماد على الغاز الروسي، وتبحث عن شركاء جدد محتملين للشراء منهم، وهنا برز خيار استيراد الغاز الطبيعي المسال، وتخزينه من ثلاثة مصادر أساسية، وهي: الولايات المتحدة، قطر، وبعض الدول الافريقية.

وبـالإضافة إلى ذلك، وقّع الاتحاد الأوروبي، صفقـات غاز مع بلدان مصر وإسرائيل الـطامحَين أن يكونا، مـركزًا للغاز الطبـيعي في المنطقة، ويجب ألا ننـسى، ممر الغاز الجنوبي الذي يمر عبر أذربيجان، وجورجيا وتركيا واليونان وبلغاريا وألبانيا.

أمّا فيما يتعلق بالأمن الغذائي، فمع شن روسيا الحرب على أوكرانيا، أثيرت الكثير من المخاوف بشـأن التداعيات الاقتصـادية المحتملة للحـرب، خاصة على أسعار القمح والحبوب، ملوحًا بأزمة غذاء، أو بالأحرى، مهددًا الأمن الغذائي في العديد من الدول، لاسيما بالقارة الأفريقية.

وبالرغـم من كون بعض الدول قد تستفيد مـن جراء تلك الأزمة، فإنّ الآثار المحتملة قصيرة المدى عـلى سبل العيش الاقتـصادية، خـاصة في ظل النـزاعات السيـاسية القائمة، يضـع مزيدًا من الضـغوط الاقتصادية على المجتمع الدولي[٤٧].

فـالعديد من الدول تشعـر بالمعاناة من ارتفاع أسعـار النفط، الذي تسبب في ارتفاع تكاليف المعيـشة، ما يـرفع معدلات التـضخم، كما سيؤدي ارتفـاع تكلفة النقل إلى زيادة في أسعار المأكولات والمواد الغذائية، كالقمح والخضروات وغيرها... [٤٨].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تسببت الأزمة في نقص إمدادات القمح والسلع الغذائية، بحيـث أغرق الغـزو الروسي لأوكـرانيـا العالم بـأسره في سلسلـة من التحـديات الاقتـصادية والاجتماعية، مخلفـة وراءها أزمة غذاء عالمـية حادة، ألقت بظلالها على ملايين المستهلكين بفعل الحرب التي أوصلت حالة الأمن الغذائي في العالم إلى منحدر غير مسبوق، ومن قائمـة البلدان المرشحة للتعـرض للآثار الأولية لتلك الأزمة دول الشرق الأوسط، التي تعتمد على القمح الروسي والأوكراني بنسبةٍ تفوق ال ٨٠ ٪.

إذ تعد روسيـا وأوكرانيا خـزانا لحبوب الـعالم، حيث يوفـران نحو ٣٠٪ من مجمل احتيـاجات سكان الكرة الأرضية من القمح، فالبلدان المتحاربان أكبر مصدرَين لهذه المادة الحيوية، فضلًا عن مواد غذائية أخرى.

ومـنذ بدء الحرب، قلصت روسيـا بشدةٍ من صادراتها مـن القمح، وتوقّف التصدير الأوكراني لتأمـين الاحتياجات المحليـة، فضلًا عن انهيار قطـاع الزراعة والنقص في الأسمدة والوقود، كـل ذلك، يضـع الكثير من الدول النامية في دائرة الخطر، وبخاصةٍ تلك المعتمدة بـشكلٍ كبير جدًا، على استيراد الحبـوب والقمح من هذَين العملاقَين، إذ يمكن أن تـؤدي قيود التصدير إلى زيادة أسعـار المواد الغذائية، والأعلاف في السوق العالمية، بنسبةٍ تصل إلى نحو ٢٢٪ وفق منظمة الغذاء العالمي الفاو[٤٩] .

وعليه، فـالزيادات الحـادة في أسعار المواد الغـذائية ومنتجـات القمح، دفعت بعض الدول إلى استيراد القمح من البـدائل، مثل الولايات المتحدة الأميركية، كندا، الأرجنتين وأسـتراليا، إلاّ أنّ ارتفع تكاليف الشـحن وارتـفاع ثمن النفط، إلى جانب رسوم التأمين

بسبب الحرب، زاد من تضخم الأسعار أيضًا.

ولعل أكثر المناطق تضررًا، هي دول العالم الجنوبي، مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاني من أزمات متتالية، وسيكون عليها مواجهة خطر المجاعة مع فقدان مصادر القمح، وصعوبة العثور على بدائل بكلفةٍ زهيدة.

فهذه المنطقة –الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– تعتمد إلى درجة كبيرة على المواد الغذائية المستوردة، وخاصةً القمح، بحيث تستورد ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية، وتستورد بلدان مجلس التعاون الخليجي ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من احتياجاتها الغذائية، كما استوردت مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا في العام ٢٠٢١ ما يعادل ٧٠٪ من احتياجاتها، وبالتالي، فالمنطقة معرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية واضطرابات في سلاسل التوريد [٥٠].

ويعد ارتفاع التضخم من أكثر الآثار المباشرة لتزايد أسعار السلع الأساسية، وتمثّل أسعار الغذاء حوالى ٦٠٪ من ارتفاعه الكلي خلال العام ٢٠٢١ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي، لذلك، ظلت معدلات التضخم مرتفعة، حيث وصلت إلى ناقص ١٣,٩٪ خلال العام ٢٠٢٣، ذلك أن الكثير من اقتصادات المنطقة، يعتمد بدرجةٍ كبيرة على شحنات الأغذية الأجنبية، كما يشكل الغذاء وزنًا ترجيحيًا في سلة الاستهلاك، ويزداد هذا الوزن في حالة البلدان منخفضة الدخل. وعلى العموم، رغم أنه لم يكون هناك رابح في هذه الحرب المدمرة، إلاّ أنّ البلدان المصدرة للمواد الهيدروكاربونية مثل قطر، السعودية، الكويت، ليبيا والجزائر، قد شهدت تحسنًا في أرصدتها المالية وميزان مدفوعاتها الخارجية، كما تعزز معدلات النمو فيها.

وعلى غرارها أيضًا، تشهد البلدان المصدرة للغاز تحسنا في مواردها، لاسيما أنّ هناك زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا، حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة. غير أنّ بدائلها تبقى محدودة، ففي الواقع نجد روسيا بمعية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشكل معا حوالي ٦٠٪ إلى ٦٣٪ من احتياطات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة في العالم، وعلى التوالي، تنتج نصف النفط العالمي، وما يقرب من ٤٠٪ من غازه[٥١] .

**خاتمة:**

إنّ الصراع الروسي الأوكراني نزاع معقد ومستمر، وجدوره الحقيقية تعود إلى توسع حلف الناتو شرقا، بالمحادة مع حدود روسيا ورغبة أوكرانيا في الانضمام إليه، وإلى الاتحاد الأوروبي، مما أثار مخاوف روسيا من هذا التوسع نحو حدودها وتعتبره

تهديدًا لأمنها القومـي. ومن تمة، فالأسباب الرئيسـية له، متعددة يمكن إجمالها، في النقاط التالية:

– التوتـرات التاريخية: علاقات متقلبة بين روسيا وأوكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.

– المناطق الانفصالية: دعم روسيا للمناطق الانفصالية في دونباس والقرم.

ورغم أن بذور هذا الصراع بـدأت منذ عام ٢٠١٤، بيد أن حـدته تصاعدت في فبراير ٢٠٢٢ إلى حرب شـاملة، وهـو ما انعكـس على العلاقات الـدولية، وخـلق تعقيدات وتحديات تـواجه النظام العـالمي؛ لذا، فحل هذا الـصراع يتطلب جهودًا دبلـوماسية مشتركة، وتفاوضًا شاملًا، لضمان استقرار تلك المنطقة والعالم.

وعلـيه، فإنّ أي صراع من هـذا القبيـل، وبهذا الحجم، و بهـكذا، من الـزخم والقوة والحدة، لابد أن تكون له تداعيات كبيرة على المستويين الدولي والاقليمي، بما في ذلك:

– إعادة تشكيل النظام العالمـي: الصراع يعيد تعريف العلاقات الدولية ويؤثر على توازن القوى العالمي.

– الأزمة الاقتصادية: العـقوبات الاقتصادية على روسيـا وأوكرانيا تؤثر على الاقتصاد العالمي.

– الأزمة الإنسانية: نزوح مـلايين الأشخاص وتدهور الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا.

## لائحة المراجع المعتمدة:

### أ) المراجع باللغة العربية:


– أحمد آمين، وآخـرون؛ "الأزمة الأوكـرانية وتـداعياتهـا على مستقـبل النسق الدولي"، المـركز الـديمقـراطي العـربي للدراسـات الاستراتيجيـة والسـياسـية والاقتصادية، برلين المانيا، الطبعة الأولى ٢٠٢٢ .

– أحمـد جلال محمود عبـده؛ "السياسـية الامريكـية تجاه التـدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتهـا على حلف الناتو"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس عشر، أكتوبر ٢٠٢٢ .

– ألكسنـدر دوغين، "أسس الجيوبـوليتكيا، مـستقبل روسيا الجيـوبولتيكي"، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ .

– بافل باييف؛ "القـوة العسكرية وسـياسية الطـاقة، بوتين والـبحث عن العظمة الروسية"، مركزية الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠١٠ .

– تيم مارشال؛ "سجناء الجغـرافيا، عشر خرائط تخبرك كل ما تحتاج إلى معرفته

عن السياسة الدولية "، ترجمة أنس محجوب/ يونس محجوب، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٢٢ .

- جياكومو لوشباني؛ "سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، ضمن كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة الانعكاسات على منطقة الخليج "، مركز الأزمات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات.

- حنان المنيعي؛ "الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على القارة الافريقية "، مجلة الجامعة للأبحاث والدراسات، العدد الأول، شتنبر ٢٠٢٤ .

- ديميتار بيتشيف، وآخرون؛ "صعود روسيا، السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "، ترجمة مركز الرافدين للحوار RCD، بيروت / النجف الأشرف، الطبعة الأولى٢٠٢٣ .

- محمد جاسم حسين الخفاجي؛ "روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات) "، مرجع سابق، ص: ١٤٨ .

- ناظم عبد الواحد الجاسور؛ "موسوعة علم السياسة "، الطبقة الأولى، دار مجدلاوي الأردن ,٢٠٠٩

**ب) باللغات الأجنبية:**

- Danielle Resnick , "What does the war in Ukraine mean for Africa?" , Brookings News , February 25, 2022, Available at : https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/02/25/what-does-the-war-in-ukraine-mean-for-africa/

- Hélène Rey, Inflation sanctions, surendettement: l'èconomie face ? La guerre, dans Le lèvre de MICHEL DUCLOs, Gurre En Ukraine Et Nouvel Ordre Du Monde,Editions de L'observatoire/Humensis2023.

- Jams M. Goldgeier, Michael Mcfaul, Power and purppose, ibid the.

- pifer steven ukrqine sixyers after the maidan brookingsins titute accessed 6-10-2024 https :// rb.gy /zdkyo 9.

- Ram Madhav, Contre une Double Hégémonie Occidentale et russo-Chinoise, dans le levre de Michel Duclos, Guerre En Ukraine Et Nouvel Ordre Du Monde.

- Hélène Rey,Inflation sanctions, surendettement: l'èconomie face ? La guerre, dans Le lèvre de MICHEL DUCLOs, Gurre En Ukraine Et Nouvel Ordre Du Monde,Editions de L'observatoire/Humensis2023.

- The European Council on Foreign Relations (ECFR) Unsettled: The impact of the Russia-Ukraine crisis on the Middle East and North Africa , 10 February 2022

Available at : https://ecfr.eu/article/unsettled-the-impact-of-the-russia-ukraine-crisis-on-the-middle-east-and-north-africa/

**ج) الابحاث الجامعية:**

- إيمان بلقرشي، الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة (١٩٩١- ٢٠١٩) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩ .
- علي البشابشة؛ "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الثاني ٢٠٢٤ .
- محمد معزز إسكندر الحديثي؛ "المنطلقات الفكرية للسياسية الخارجية الروسية منذ عام ٢٠٠٠"، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية الدولية العراق، سنة ٢٠٢١ .

**د) المقالات الالكترونية:**

- آنا ل. جاكوبس؛ "الأزمة الأوكرانية تعمق انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ١١/ ٠٤/ ٢٠٢٢، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://tinyurl.com/3vxehzkn
- حسان عوده؛ "الحرب الروسية – الأوكرانية وتأثيرها في اقتصاد أوروبا والشرق الأوسط"، منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد ١٢٥ – آذار ٢٠٢٤، على الرابط: https://2u.pw/9241OJبتاريخ ١٧/ ٠٢/ ٢٠٢٦ على الساعة ١٢,١٥ دقيقة.
- جهاد أزعور؛ "تداعيات سلبية على البلدان المستوردة للسلع الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب ارتفاع الأسعار"، موقع IMF blog، ٢٥/ ٠٥/ ٢٠٢٢، متوافر على الموقع: http://tinyurl.com/3pj5w9ac
- ممدوح الوالي؛ " تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي"، منشور على الرابط التالي: https://n9.cl/4o7mqk، بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠٢٣، اخر زيارة للموقع بتاريخ ٠٥/ ٠٢/ ٢٠٢٥ على الساعة ١٢,٤٥ .
- أنظر مقال؛ "روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب"، موقع BBC NEWSعربي، ١٠/ ٠٣/ ٢٠٢٢، متوافر على الموقع: http://tinyurl.com/mwn8x52c
- أنظر مقال، "صراع الألف عام. الجذور التاريخية للتوتر بين روسيا

وأوكرانيا"، موقع ساسة بوست، ٠٤/٠٢/٢٠٢٢، متوافر على الموقع:
http://tinyurl.com/38tnkp7

- أنظر مقال: "اللحظات المحورية في تاريخ العلاقات بين أوكرانيا وروسيا"، موقع جريدة الشرق الأوسط، ٢٧/٠٣/٢٠٢٢، متوافر على الموقع:
http://tinyurl.com/y5umhnr7

- عبد العليم محمد، الحرب الروسية -الأوكرنية بين صلح فرساي وتهدد الناتو شرقا، مرجع سابق ص ٦ .

- أنظر تقرير صحفي بعنوان: " النزاع الروسي الأوكراني.. جذور الصراع وتداعيات الأزمة"، https://n9.cl/17gh8tعلى الرابط التالي: تاريخ النشر الثلاثاء – ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، اخر زيارة الموقع: ٠٤/٠٢/٢٠٢٥ على الساعة ١١:٢٧ .

- عماد قدورة؛ " تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ١٢/٠٦/٢٠٢٢ على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/turkey-and-the-problem-of-neutrality-in-ukraine.aspx،
اخر زيارة الموقع: ١٤/٠٥/٢٠٢٦ على الساعة ١٤:٣٥,

- المصدر: https://www.cfr.org/articles/how-much-us-aid-going-ukraine

## الهوامش

١- فالصراع ليس وليد اللحظة وإنما ترجع جدوره إلى فترة تفكك الاتحاد السوفياتي في عهد الرئيس ميخائيل كورباتشوف، وحينها أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي له، نظرا لسيطرتها على الكم الهائل من ترسانته النووية والعتاد الحربي وعدد القوات المسلحة، بالإضافة إلى تمتعها بحق النقض الفيتو داخل مجلس الأمن، وبذلك اصحبت روسيا قوة عظمى.

٢- المجال الحيوي في الجغرافيا الطبيعية والسياسية هو ما تحتاج إليه إحدى الدول من أراضي للتوسع نتيجة لامتداد الحياة فيها، وقد جرى إحياء هذه النظرية في ألمانيا سنة ١٩٣٣ حيث تعني أنه يجب أن يتيسر للدول كثيفة السكان والمتقدمة تكنولوجيا اقتصادية اجتماعية أن تحتل رقعة إضافية من الأرض وتستثمر ثرواتها ومواردها الأولية في سبيل بقاء تلك الدولة والمحافظة على كيانها ومراعاة نموها وتطورها، أنظر ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة الطبقة الأولى، دار مجدلاوي الأردن ٢٠٠٩ .

٣- إيمان بلقرشي، الاستراتيجية الطاقوية للروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة

(١٩٩١-٢٠١٩) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩ صحفة ٣١ .

٤- إيمان بلقرشي، الاستراتيجية الطاقوية للروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠١٩) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩ صحفة ٣١ .

٥- يمتد التاريخ الأوكراني إلى ألف عام من تغيير الأديان والحدود والشعوب، حيث تأسست العاصمة كييف قبل موسكو بمئات السنين، ويدّعي كل من الروس والأوكرانيين أنها منبع ثقافاتهم وديانتهم ولغتهم الحديثة. أنظر مقال؛ "روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب"، موقع BBC NEWS عربي، ١٠/٠٣/٢٠٢٢، متوافر على الموقع: http://tinyurl.com/mwn8x52c

٦- إنّ البلدان يشتركان في الجذور التي تمتد إلى الدولة السلافية الشرقية "كييف روس" الإمبراطورية التي أسسها الفايكنغ في القرن التاسع الميلادي، وهذا ما جعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعتبر أن البلدَين هما شعب واحد على الرغم من انقسام الموقف في أوكرانيا بين مؤيد ورافض لهذه النظرية. لكن على أرض الواقع، تفرقت مسارات الدولتَين لعدة قرون، بسبب ظهور اختلاف في اللغة والثقافة فيما بينهما. أنظر مقال، "صراع الألف عام. الجذور التاريخية للتوتر بين روسيا وأوكرانيا"، موقع ساسة بوست، ٠٤/٠٢/٢٠٢٢، متوافر على الموقع:

http://tinyurl.com/38tnkp7

٧- إنّ دولة "كييف روس" تُعَد تاريخيا محل الجدل بين روسيا وأوكرانيا كونها النواة الأساسية للبلدَين، فحين تفككت، تباعدت مسارات كلا البلدَين؛ وفي العام ١٥٤٧ تحولت روسيا من دولة صغيرة إلى روسيا القيصرية، وبعدها في العام ١٧٢١ إلى الإمبراطورية الروسية. أمّا أوكرانيا فقد ضعفت وتفككت ووقعت أراضيها تحت نفوذ القبائل المغولية التي تفرّع عنها لاحقًا ليتوانيا الكبرى ومملكة ليتوانيا، وفي العام ١٧٦٤، سيطرت كل من الإمبراطورية الروسية والنمساوية عليها. أنظر مقال: "اللحظات المحورية في تاريخ العلاقات بين أوكرانيا وروسيا"، موقع جريدة الشرق الأوسط، ٢٧/٠٣/٢٠٢٢، متوافر على الموقع: http://tinyurl.com/y5umhnr7

٨- ينظر في هذا الصدد ما جاء في خطاب بوتين وذلك خلال مراسم اعتماد السفراء الأجانب بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١، وقال: "في هذه الحالة، سنتخذ إجراءات عسكرية – فنية مناسبة وقال :" لكن أكرر لسنا نحن من يهدد أحدا، وهم يتهمونا بذلك"، وأضاف أن روسيا تقترح بدء مفاوضات جوهرية لتحقيق ضمانات قانونية بعدم توسع الناتو شرقا باتجاه حدودها.

٩- القرم تاريخيا هي شبه جزيرة تطل على البحر الأسود وكانت تحت سيطرة اليونانيين والرومان لعدة قرون، وفي العام ١٤٤٣م أصبحت مركزا للدولة التتارية، ثم سيطر عليها لاحقا العثمانيون. وأدى التنافس بين الدول الكبرى في أواسط القرن التاسع عشر إلى اندلاع حرب القرم التي اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا – اللتان كانتا متخوفتين من الطموحات الروسية في بلاد البلقان، واستحوذت روسيا على إرث الدولة العثمانية الآفلة.

فـسيطرت على القرم وضمتها إبان حكم "كاثرين العظيمة" في عام ١٧٨٣، ومنذ ذلك التاريخ ظلت جزءا من امبراطوريـة الدولة الروسـية والاتحاد السوفـيتي حتى العام ١٩٥٤ عنـدما قام الزعيم السوفيتي نيكـيتا خروشوف، وهو من القومية الأوكرانية باهدائها إلى جمهورية أوكرانيا السوفيتية آنذاك مـن أجل تعزيز الـوحدة بين الروس والأوكـرانيين. ومنحت شـبه جزيرة القـرم حكما ذاتيا باعتبارها جمهورية مستقلة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق عقب ثورة أكتوبر البلشفية عام ١٩١٧، واحتلها النـازيون في الحرب العالمية الثانيـة في أوائل العام ١٩٤٠ وانسحبوا منها بعد معارك طاحنة مع السوفييت.

وقد اتهم الزعـيم السوفـيتي جوزف ستـالين تتار الـقرم بالتـواطؤ مع المحتل النـازي، ولذا قام بتهجيرهم قسرا الى آسيا الوسطى وسيبيريا في عام ١٩٤٤ في عملية كلفت أرواح الكثيرين منهم، ولم يسمح لهؤلاء التـتار بالعودة إلى موطنهم الأصـلي في القرم إلا بـعد انهيار وزوال الاتحاد السوفيتي ١٩٩١م. وعندما عادوا – وكـان عددهم يناهز الأربـع مليون نسمة – في أوائل تـسعينيات القرن الماضي وجدوا أنفسهم في دولـة مستقلة جديدة هي أوكـرانيا، حيث واجهوا نسبة بـطالة عالية جدا وظروف سكن رديئـة للغاية، وأوضاعا معيشـية صعبة ونتيجة لذلك نـشبت توترات واحتجاجات متـواصلة تتعلق بحقـوق الملكية، إذ عملت الحـكومة الأوكرانـية على سن قوانين و إنـشاء مجالس محلية لتمليك الأراضي في القرم للتتار، وأوجدت هذه الاجراءات صراعا داخليا بين القوميات الروسية والتتـارية والأوكرانية، وذلك كـان أمرا مربكا لحيـاة المجتمع لجأت إليه الحكومـة الأوكرانية عقب إعلان استقلالها في العـام ١٩٩١م وبدأت بهذه التغييرات الديمغرافية، ومن هنا بدأت الاضطرابات والتناحر السكاني في القرم.

وسعـى سياسيون روس في القرم إلى توثيق علاقات شبه الجـزيرة مع روسيا و إلى تثبيت سيادتها من خلال سلـسلة من الخطوات وصفتهـا الحكومة الأوكرانيـة بأنها منافيـة للدستور الأوكراني. وينص الدستور الأوكراني الذي سن في عام ١٩٩٦ على أن القرم جمهورية لها وضع ذاتي الحكم، ولكنه نص أيضـا على أن القوانين التي تـسن في القرم يجب أن تتـماشى مع القوانـين الأوكرانية. وللقرم برلمانها الخـاص، وحكومة لها صلاحيات للتحكم بالأمـور الزراعية والسياحية، وتلك التي تتعلق بالبنية التحتية، فضلا أن هنالك لتتار القرم برلمانا خاصا غير رسمي يدعى "المجلس" كان الغرض منه إعلاء حقوقهم ومصالحهم وفقا لسياسة الحكومة الأوكرانية.

التوتر بين روسيـا وأوكرانيا حول ميناء سيفاستوبل، هو الآخر شهد هذا الاضطراب حول القاعدة البحرية الـروسية، ومقر أسطـول البحر الاسود الـروسي منذ الحقبة الـسوفيتية. كـانت أوكرانيا تسعـى لإزالة كل ما هو متعلق بإرث الدولة السوفـيتية، أو الوجود الروسي في القرم، وجرى تقسيم الاسطول بـين روسيا وأوكرانيـا، وكان لهذا الـوضع أثره السلبـي على وضع الأسطول الروسي في سيفاستوبل الذي كان سببا في التوتر بين روسيا وأوكرانيا منذ ذلك الحين.

واخيرا، اتفقتا روسيا وأوكرانيا على بقاء الأسطول الروسي في مقره في سيفاستوبل حتى عام ٢٠١٧،

بعـد انتخاب فيكتور يانكوفيـتش في العام ٢٠١٠ المؤيد لروسيا رئيـسا لأوكرانيا، ووافقت أوكرانيا على تمديد بـقاء أسطول الـبحر الأسود في سيـفاستوبل ل ٢٥ سـنة بعد ٢٠١٧ مقـابل حصول أوكرانيا على الغاز الروسي بأسعار تفضيلية.

١٠- وفي هذا الصـدد ظهر مصطلح (بـالروسوفـوبيا) والذي يـرى من خلاله البولنـدي فيتولد مـودزيلفسكي، في مقالـة نشرتها صحيفـة Mysl Polska، إن الروسفوبيـا أصبحت في بولندا الأداة السياسية الرئيسية. المصدر نوفوستي الرابط: https://ar.rt.com/uk4z

١١- وكانت شبه جزيرة القرم هي الأخرى واقعة في خضم هذه المعترك القومي، حيث تسكن هناك قوميات متعددة منها القـومية الروسية التي تمثل الغالبية الـسكانية، وهناك أقليات مثل التتار إلى جانب القومية الأوكـرانية. وأسفر ذلك التوتر البالغ إلى إجـراء استفتاء شعبي صوت لصالح عودة الإقليم إلى حضن روسيا. وأصبحت شبه جزيرة القرم واحدة من الأقاليم التابعة لروسيا الاتحادية التـي تم انضمامهـا رسميـا منذ أوائل الـعام ٢٠١٤، لكن أوكـرانيا والـدول الغربـية لم تعترف بالاستفتاء واعتـبرته غير شرعي، بينما الولايات المـتحدة رأت أن ذلك مدخلا جيوسيـاسيا لتطويق روسيا، واعتبرتها نقطة هامة لإشعال جذوة الصراع بين أوكرانيا وروسيا.

١٢- أثـارت تفجيرات أنـابيب "الـسيل الشـمالي ٢" Nord Stream 2 في سبتمبر ٢٠٢٢ تـكهنات وتحقيقات دوليـة واسعة النطـاق، حيث تم توجيه أصـابع الاتهام في اتجاهـات مختلفة. فيما يلي ملخص للموقف بناءً على التقارير والمعلومات المتاحة:

* تورط أوكرانيا المحتمل: تشير تقارير إعلامية ألمانية وأوروبية، خاصة في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، إلى أدلة متزايدة تشير إلى تـورط مجموعة "أوكرانية" في التخـريب. تم تحديد يخت تم استئجاره، وذكرت تقـارير أن طاقمًا مكـونًا من ٦ أشخاص (يُعتقـد أنهم غواصون وخبراء مـتفجرات) قاموا بالعملية، مع وجود أدلة تشير إلى تواجـدهم في أوكرانيا قبل وبعد العملية. ومع ذلك، أكدت مصادر استخباراتية أن هذا لا يعني بـالضرورة تورط الدولة الأوكرانية بـشكل مباشر أو بأمر من القيادة العليا، بل قد تكون مجموعة مستقلة أو بتمويل خاص.

* موقف الـولايات المتحدة: نفت الولايات المتحدة بقوة أي تورط في تفجير الأنابيب. على الرغم من أن واشنطن عارضت المشروع لسنوات واعتبرته تهديدًا لأمن الطاقة الأوروبي، خاصة بعد تصريحات الرئيس جو بـايدن بأنه "سيتم وضـع حد لـ" نورد ستريم ٢" إذا غزت روسيا أوكرانيا"، إلا أنه لا يوجد دليل مادي مباشر يربط بين الوكالات الأمريكية والتفجيرات.

* التحقيقات الدولـية: تم تسجيل الانفجارات كعـمليات تخريبية في الـدنمارك والسويد، وسجلت أجهزة الـزلازل وقوع انفجارات قوية. بينما أغلقت بعض التحقيقات الأوروبية ملفاتها دون توجيه اتهام رسمي لجهة محددة، لا تزال التحقيقات الألمانية جارية ومستمرة.

* رد الفعل الـروسي: وصفت روسيا الحـادث بأنه "عمل إرهـابي دولي" وفتحت تحقيقًا جـنائيًا، مشيرة في الـبداية إلى احتمال تورط الغـرب (الولايات المتحدة أو بـريطانيا) قبل أن تـظهر التقارير

الألمانية الجديدة التي تشير إلى أوكرانيا.

باختصار، التقارير الحديثة تركز بشكل أكبر على مجموعات أوكرانية كمنفذين محتملين، بينما تنفي الولايات المتحدة أي دور لها، والتحقيقات الرسمية لم تخلص بعد إلى الجاني النهائي.

١٣- عماد قدورة؛ " تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/١٢ على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/turkey-and-the-problem-of-neutrality-in-ukraine.aspx

١٤- أوكرانيا دولة مستقلة منذ العام ١٩٩١، ولكن روسيا تعتبرها ضمن مجال التأثير. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بقيت العلاقة وثيقة بين الدولتَين. ولم يبدأ الصراع بينهما إلا مؤخرًا، بعد بروز العديد من النقاط الشائكة والخلافية بين البلدَين. ويعود السبب في ذلك لتفكك الاتحاد السوفياتي من جهة وسعي الغرب لاستخدام أوكرانيا ضد روسيا من جهة أخرى.

١٥- فقد خصص الكونغرس الأمريكي حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ ما مجموعه ١٨٨ مليار دولار للإنفاق المتعلق بالحرب في أوكرانيا، وفقًا للمفتش العام الأمريكي الخاص بعملية "عزم الأطلسي" . من هذا المبلغ، يأتي ١٦٤ مليار دولار من خمسة قوانين، أُقر آخرها في أبريل/نيسان ٢٠٢٤ . أما المبلغ المتبقي فيأتي من الميزانيات السنوية للوكالات الحكومية ومخصصات أخرى. وفي أواخر عام ٢٠٢٤، قدمت الولايات المتحدة أيضاً للحكومة الأوكرانية قرضاً بقيمة ٢٠ مليار دولار، لم يتم تضمينه في مبلغ ١٨٨ مليار دولار، تم تقديمه عبر البنك الدولي وسيتم سداده من خلال الفوائد المتولدة من الأصول الروسية المجمدة.

وليس كل الإنفاق الحكومي الأمريكي المتعلق بالحرب يُوجه مباشرةً إلى حكومة أوكرانيا، فقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية المباشرة لأوكرانيا حوالي ١٢٧ مليار دولار وفقًا لمعهد كيل للاقتصاد العالمي، أما الجزء الأكبر من الإنفاق المتبقي فقد مُوِّلَ لأنشطة مختلفة مرتبطة بالحرب، مثل الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا، بينما خُصِّصَ جزء صغير منه لدعم دول أخرى متضررة في المنطقة.وتجدر الإشارة إلى انه تم انفق جزء كبير من الأموال المخصصة للمساعدات في الولايات المتحدة، لتمويل المصانع والعمال الأمريكيين لإنتاج أسلحة تُشحن إما إلى أوكرانيا أو تُستخدم لتجديد مخزونات الأسلحة الأمريكية التي أرسلها البنتاغون إلى أوكرانيا خلال الحرب. وخلص تحليل أجراه معهد أمريكان إنتربرايز عام ٢٠٢٣ إلى أن الإنفاق على المساعدات لأوكرانيا كان يُموّل صناعة الدفاع في أكثر من سبعين مدينة أمريكية.

أما في ولاية ترامب الثانية أي منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، فلم يصدر أي تشريع أو تفويض لتقديم مساعدات جديدة كبيرة لأوكرانيا. مع ذلك، لا يزال جزء كبير من المساعدات المخصصة في عهد إدارة بايدن قيد الإعداد، واستمرت عمليات تسليم حزم المساعدات، على الرغم من أن إدارة ترامب أوقفت بعض عمليات التسليم في مناسبتين. وحتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، صرفت الولايات المتحدة ٥٨٪ من مبلغ ١٨٨ مليار دولار المخصص للإنفاق المتعلق بالنزاع (يتم

تخصيـص الإنفاق الأمريكي أولًا، ثم الالـتزام به، ثم صرفه). ومع ذلك، فإن عـدم وجود التزامات جديدة بالمساعدات يعني أن عمليات تسليم المساعدات الأمريكية آخذة في النفاد.

١٦- إذ تمّ استبعادها ضمن مجمـوعة الثماني الكبار، ومن المـشاركة في أروقة البرلمان الأوروبي، وفي المقابل دعمت تلك الدول أوكرانيا بمساعدات مالية كبيرة موجهة بشكل رئيس نحو الإصلاحات الرامية إلى تـطبيق معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي والناتـو. فأقصى ما يستطيع الغرب فعله هو معاقبة روسيا اقتصـاديا، لكن ذلك لا يعني عدم تأثر المراكز المـالية والاقتصادية الغربية بهذا الإجراء، فقد فرضت الولايـات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيـا.... حزمة من العقوبات التي تستهـدف الافراد الروس والدبلـوماسيين، فضلا عن قطـاعي الطاقة والـبنوك، وحتى وإن ذهبت الولايات المتحدة لخـيار العقوبات، ومنع التحـويلات المالية إلى روسيا فـالواضح أن موسكو ترى حجم التحدي الـذي تواجهها في أوكرانيـا أكبر من أي عبء مالي واقتصادي محـتمل. للمزيد حول هذه المعلومات انظر: https://www.cfr.org/articles/how-much-us-aid-going-ukraine

١٧- وهو ما أدى إلى اتخاذ إجراءات متبادلة لطرد الـدبلوماسيين من الجانبين، وبإجراءات عقابية إضافية كإيقاف التحويلات المالية عبر بروكسل إلى روسيا.

١٨- مبررة ذلك، بالرد على " التصعيد الروسي في منطقة الدونباس وشبه جزيرة القرم".

١٩- فهـذا التصعيد والـدعم المستمر هـو ما جعل روسيا تـرى هذا التحدي هـو الخطر الحقيقي الموجه ضدهـا من قبل حلف شمال الأطلـسي مع تنامي هـذا الصراع ودعمه اللامحدود عـسكريا واستخباريا ولوجستيا لأوكرانيا في إدارة حروب بينية طويلة في منطقة الدونباس، وتعمل روسيا في المقـابل على تحشيد قواتها على الحـدود الروسية – الأوكرانية بـشكل واسع، كما تعزز نشر قطعها الحربية وغواصاتها في البحر الأسود الذي تعتبره بوابة تهديد أمام التدخلات الأجنبية لا سيما بعد المناورات الأخيرة للبحرية البريطانية أو المشتركة معا.

٢٠- إذ تفرض الـدول المؤسسـة شروطها على الـدول الراغبـة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولحلف الناتو، حتـى أوكرانيا عـانت من هذا الأمر قـبل سنوات عدة، ففي الـوقت الذي كانت فيه أمريكا تدعم مساعي أوكرانيا للانضمام إلى الناتو، قوبل ذلك بالرفض من فرنسا وألمانيا، وامتنعت قمة بوخاريست للناتو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ عن مناقشة انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، لكـن العمل على هذه المسألة لم يتـوقف، على الرغم من حدوث تذبذبـات في المواقف الأطلسية منها، وفي ٣ كانـون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ اتخـذ الناتـو قرارا بوضـع بـرنامج دعم سـنوي يهدف إلى مساعدة أوكرانيا على القيام بالإصلاحات المطلوبة لضمها إلى الناتو. انظر:

Jams M. Goldgeier, Michael Mcfaul, Power and purppose, ibid the psge: 184.

٢١- بالإضافـة إلى تمدد حلف الشمال الأطلـسي فإنّ أخطر مـا تواجهه روسيا، هـو محاولة منع توطيد العلاقات الأوروبيـة الروسية من قبل الولايات المتحـدة، وهو ما جعلهما في موضع المواجهة من أجل البقـاء قبل النفود والسيطـرة. أنظر؛ إيمان بلقريـش، الاستراتيجية الطاقـوية الروسية في

المنطقة الأوربية بعد الحرب البادرة، مرجع سابق، ص: ٤٩ .

٢٢- إذ أنّ مصالح روسيا مهددة بفعل انضمام دول سوفياتية إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، مع ما يرتبط بذلك من تواجد قواعد عسكرية في هذه الدول، مما جعل روسيا تطالب بضمانات أمنية للحيلولة دون انضمام أوكرانيا وضرورة إرساء مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، بمعنى أن أمن روسيا من أمن أوروبا ككل، لكن تلك المطالب لم تتلقى أذانا صاغية. أنظر؛ عبد العليم محمد، الحرب الروسية -الأوكرنية بين صلح فرساي وتهدد الناتو شرقا، مرجع سابق ص ٦ .

٢٣- بحيث يرى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زيغنو برجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، أنه يكفي روسيا إخضاع أوكرانيا لكي تصبح امبراطورية أوروبية وهي بدون ذلك لا يمكن أن تحقق حلمها الامبراطوري. أنظر، محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات) مرجع سابق ص ١٤٩ .

- وفي هذا الصدد يشار كذلك، إلى أن في عام ٢٠١٠ انتخب فيكتور يانوكوفيتش، الذي كان لديه موقف مؤيد لروسيا أكثر من موقف موالي للغرب، وقام بتجميد خطة العضوية للاتحاد الاوربي، ورفضت اتفاقية الشراكة التي أدت في النهاية إلى احتجاجات الميدان الأوروبي، انظر:

pifer steven ukrqine sixyers after the maidan brookingsins titute accessed 6-10-2024

https :// rb.gy /zdkyo 9

- كما أنّ روسيا كانت حريصة دائما، على بقاء أوكرانيا ضمن المنظومة الروسية، باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، فظلت تتحين الفرصة للانقضاض على أوكرانيا، حتى تهيأت لها فرصة ذهبية عام ٢٠١٤، حينما اندلعت احتجاجات في المدن الأوكرانية، تطالب بعزل الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش)،الموالي لموسكو، فقامت القوات الروسية باحتلال مواقع استراتيجية في شبه جزيرة القرم، وضمتها إليها، عام ٢٠١٤، وبعد استفتاء في القرم، على تقرير المصير، صوتَ سكّان الإقليم لصالح الانضمام لروسيا. أنظر تقرير صحفي بعنوان: " النزاع الروسي الأوكراني.. جذور الصراع وتداعيات الأزمة " على الرابط التالي:، https://n9.cl/17gh8t تاريخ النشر الثلاثاء – ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، اخر زيارة الموقع: ٢٠٢٥/٠٢/٠٤ على الساعة ٢٧:١١ .

٢٤- بافل باييف، القوة العسكرية وسياسية الطاقة، بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركزية الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص: ٢٧٩ .

٢٥- وتجدر الإشارة إلى أنّ الإيديولوجيا تعد إحدى القوى الرئيسية التي تؤثر في أوضاع النظام الدولي والتوازن القائم فيه، حتى إن النظرة إلى العلاقات الدولية في القرن العشرين، كانت محكومة بالايديولوجيا، إذ انقسم العالم بين معسكرين، أحدهما اشتراكي والآخر راسمالي، وتوزعت دول العالم الثالث بين هذين المعسكرين كونهما دولا في طور النمو الرأسمالي أو الاشتراكي، وذلك على الرغم من وجودها شكليا، في إطار حركة عدم الانحياز. أنظر؛ بامن خالد بسوف، واقع التوزان

الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، مرجع سابق، ص–ص: ٤٧–٤٨ .

٢٦– ويمكن ان نشير هنا، إلى الفيلسوف والمنظّر السياسي الأشهر وراء تيار "الأوراسية الجديدة" . ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin بحيث، نجد أفكاره مؤثرة جداً في روسيا حالياً، ونظريته السياسية، تتمحور حول:

١– الفكرة المركزية؛ النظرية السياسية الرابعة: بحيث يرى دوغين على النظريات الثلاث الكبرى فشلت:

* الليبرالية: انتصرت بعد ١٩٩١ لكنها وصلت لطريق مسدود بالفردانية وتفكيك الهويات.

* الشيوعية: سقطت مع الاتحاد السوفيتي.

* الفاشية: هُزمت في الحرب العالمية الثانية.

فالحل عنده هو "النظرية الرابعة" – لا ليبرالية ولا شيوعية ولا فاشية. وهي نظرية تأخذ من التراث والهوية أساساً لها.

٢– الأوراسية الجديدة Eurasianism، مبنية على افكار من قبيل:

– صراع الحضارات: العالم منقسم بين قوتين: "حضارة البحر": أمريكا، بريطانيا، الأطلسي." و رموزها": الفردانية، السوق، الليبرالية. ضد "حضارة البر": روسيا، أوراسيا. "ورموزها": الجماعة، التقليد، الدين، الدولة القوية. وهدفه من هذه الأفكار هو شرعنة سياسات روسيا وتشجيعها كي تقود كتلة "أوراسيا" من لشبونة إلى فلاديفوستوك، لمواجهة الهيمنة الأمريكية. فهو من أكبر المناصرين لقيام التعددية القطبية، و يرفض عالم القطب الواحد الأمريكي، بل ينادي بعالم متعدد الأقطاب، على اعتبار أن كل قطب له قيمه الخاصة.

٣– موقفه من الدولة والمجتمع :

– الدولة: فوق الفرد. الدولة هي تجسيد لروح الشعب والتاريخ.

– الدين: أرثوذكسي مسيحي محافظ. ويرى بأن الدين عنصر أساسي في هوية الدولة.

– الديمقراطية الليبرالية: يعتبرها مشروع يدمر الأسرة، الأمة، والدين. يفضل "الديمقراطية العضوية" حيث النخب تمثل روح الشعب.

– الجغرافيا السياسية: الجغرافيا تحدد المصير. روسيا مجبورة تتوسع وتسيطر على مجالها الأوراسي، وذلك، من أجل البقاء.

٤– تأثيره :

يسمونه أحياناً "عقل بوتين" رغم عدم وضوح العلاقة بينهما، لكن بعض أفكاره واضحة في سياسات الكرملين وخطاباته عن "العالم الروسي"، ضم القرم، والحرب في أوكرانيا، ومواجهة الغرب.

الخلاصة: دوغين يطرح بديل محافظ، تقليدي، إمبراطوري للّيبرالية الغربية. أساسه الهوية، الدين، والجغرافيا. عدوه الأول: العولمة الأمريكية.

٢٧- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبـوليتكيا، مستقبل روسيا الجيـوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، صفحة: ٢٠٩ .

٢٨- فعلى مر التاريخ شكلـت أوكرانيا عمق جيـوسياسي وأمني بالـنسبة لروسـيا التي تفتقر إلى مصدات طبيعيـة تؤمن لها الحمايـة من الغزو الخارجـي كالجبال والبحـار والأنهار وقد شكلت أوكرانيـا مرتين على الأقل " المعبر" الذي تعـرضت من خلاله روسيا للغـزو من القارة الأوروبية، ولذلك، حرصت موسكو بعـد الغزو الألماني في الحرب العالمية الثانيـة على انشاء منطقة عازلة تمتد على وسط أوروبا الحماية نفسها ومنع تكرار محاولات غزوها من الغرب أنظر، حنان المنيعي الأزمة الأوكرانيـة وتداعياتها على القارة الافريقية مجلـة الجامعة للأبحاث والدراسات العدد الأول شتنبر ٢٠٢٤ صفحة: ٧ .

٢٩- تـسعى روسيا من خلال استراتيجيتهـا الجديدة إلى إعادة الاعتبار لـدورها المحوري وهبتها كـقوة عظمى في العالم، وهذا ما يقتضي منها منع انضمام مزيد من الدول إلى حلف الشمال الأطلسي " الناتو" لاسيما المتـواجدة في مجالها الحيوي، ومن ضمنها جـورجيا وأوكرانيا هذه الأخيرة التي تحظـى "بمكانة استراتيجية في السيـاسة الخارجية الروسية، وذلك لاعـتبارات جيوسياسية كون أوكرانيا تمـثل الخط الفاصل بين روسيا والقوى الغربيـة الأوروبية، وليس ثمة شك، أنّ من أخطر التداعيات الاستراتيجية لتفكك الاتحاد السوفياتي وأثرها في مستقبل روسيا، هو استقلال أوكرانيا وفي السباق التاريخي تم التأكيد على مكانـة أوكرانيا بالنسبة لروسيا في ضوء مقولة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينـسون تشرشل" إذا أرادت القوى الغربيـة أن تقضي على الاتحاد السوفياتي فعليها أن تفصل أوكرانـيا عن روسيا" ، أنظر، محمـد معزز إسكندر الحديثـي، المنطلقات الفكرية للسياسيـة الخارجية الروسيـة منذ عام ٢٠٠٠، أطروحـة دكتوراه، جامعة النـهرين، كلية العلوم السياسية الدولية العراق سنة ٢٠٢١، صفحة: ٢٨٠ .

٣٠- انظـر أحمد آمين وآخرون الأزمة الأوكـرانية وتداعيـاتها على مستقبل النـسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والـسياسية والاقتصادية، برلين المانيا، الطبعة الأولى ٢٠٢٢، صفحة: ١٢ .

٣١- ومن أبـرز تجليات هـذا الصراع هو الـسعي إلى تقليص نفـوذ روسيا أوروبيـا وفي محيطها والوصول إلى آخـر نقطة ممـكنة تلامس الأراضي الـروسية، عـبر إدماج أوكرانـيا بمظلـة الشراكة الاقتـصادية والأمنية بما يمكن الغـرب من إحكام سيطرته على البوابـة الشرقية بدرجة كبيرة، ومن شـأن ذلك أن يسهل اندمـاج أوكرانيا في المنـظومة الأوروبيـة. أنظر؛ - احمد جـلال محمود عبده السياسية الامريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس عشر، أكتوبر ٢٠٢٢، ص: ٤٢١ .

٣٢- فـالصراع الدولي حول أوكرانيا لا يمكن أن يـفهم بأنه صراع سياسي أو اقتصادي فحسب بل هو صراع أيديولوجـي مرتبط بالإرث التاريخي، فـالتصدع الكبير الذي أصـاب أوكرانيا باختلاف

والانتماء القـومي والعرقـي داخل البت الاوكراني بـين مؤيديـن للانتماء الروسي في شرق أوكـرانيا ومعارضين في غـربها، أدى الى حدوث اختلاف في طبيعة التـوجه الاستراتيجي الدولي. أنظر؛ محمد جاسم حسين الخفاجي روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات) مرجع سابق، ص: ١٤٨ .

٣٣- وقـد كان لترأس فلاديمير بوتين البلاد أثراً كبيرا في تحـويل روسيا من دولة خارج اللعبة، إلى دولة تساهم في رسم ملامح السيـاسة الدولية كقوة إقليمية مغـايرة لتلك التي كانت محكوم عليها بالإنحدار. انظر؛ ديمـتاربيتشيف وآخرون، صعود روسيا، السـياسية الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص: ٢٠ .

٣٤- فكل الدول تسعى للمحافظة على مصالحها الحيوي وآمنها القومي، وفي هذا السياق جاء ضم جزيرة القـرم في مارس عام ٢٠١٤ من قـبل روسيا. أنظر، أحمـد حلال محمود عبده، الـسياسية الأمـريكية تجاه التدخل العـسكري الروسي في أوكرانيـا وانعكاساتها على حلف النـاتو، مجلة كلية السياسية والاقتصاد العدد السادس عشر أكتوبر ٢٠٢٢، ص: ٤٢٠ .

٣٥- التي كانت تتأسـس على القوة العسكريـة وتعتبرها العامل الحـاسم لتصنيف الدول داخل المـجتمع الدولي، وهنا لابـد للإشارة إلى أنّ البناء الفكـري الاستراتيجي الروسي منـذ عهد القياصرة يقوم على اعتبار القدرات العـسكرية كونه مقومـا مركزيا وثيق الصلة بـالطموح التوسعي الروسي باتجاه القـارة الأوراسية وقد كـان هذا واضحا في الفكـر الاستراتيجي للقيصر الـروسي الكسندر الثالث (١٨٤٥-١٨٩٤) حيث قال أنّ " الأعداء يحيطون ببلادنا من كل جانب وعلينا أن ندرك أنه ليس لـروسيا من أصدقاء سوى جيشها وأسطـولها البحري" . أنظر، إيمان بلقرشي، الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنـطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة (١٩٩١- ٢٠١٩) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩ صفحة ٤٠ .

36- Hélène Rey, Inflation sanctions, surendettement: l’èconomie face ? La guerre, dans Le lèvre de MICHEL DUCLOs, Gurre En Ukraine Et Nouvel Ordre Du Monde,Editions de L’observatoire/Humensis2023, page:139)

٣٧- ممـدوح الوالي، " تـأثير الحرب على الاقـتصاد الـروسي" ، على الرابـط التالي: https://n9.cl/4o7mqk، بتاريخ ٢٠٢٣/٧/ ٤، اخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٠٢/٠٥ على الساعة ١٢,٤٥ .

٣٨- Ram Madhav, Contre une Double Hégémonie Occidentale et russo-Chinoise, dans le levre de Michel Duclos, Guerre En Ukraine Et Nouvel Ordre Du Monde, page: 133)

٣٩- إذ تمـتلك أوكرانيا إمكانيات طاقية مهمة مـن احتياطيات كبيرة غير مستغلة من النفط والغاز، مما سيجعـل انضمامها إلى التكتـل الأوروبي دولة محورية تـتحكم في السياسـة الطاقية، أو على الأقل الفاعل المـركزي في تحديد تلك السياسيات وبناؤها فاوكرانيا هي المخلص الوحيد لأوروبا من

الابتزاز الطاقي لروسيا الاتحادي لما تفتح أوكرانيا الباب أمام الشركات النفطية لاستغلال الثروات الباطنية بعد اكتشافها، لذا فالتكتل الأوروبي معها يهدف إلى تمهيد الطريق لتكامل فعال بين الدول الأعضاء مع ما ينتج عن ذلك من إنشاء سوف موحدة قادرة على تعزيز أمن الطاقة. أنظر، جياكومو لوشباني، سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي ضمن كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة الانعكاسات على منطقة الخليج، مركز الأزمات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات ص ١٣١ .

٤٠- على اعتبار أنّ روسيا تزود دول الاتحاد الأوروبي بالطاقة، بالإضافة إلى دول أخرى تعتمد على غازها الطبيعي. أنظر، علي البشابشة، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الثاني ٢٠٢٤، صفحة: ٤٠ .

٤١- تيم مارشال، سجناء الجغرافيا، عشر خرائط تخبرك كل ما تحتاج إلى معرفته عن السياسة الدولية، ترجمة أنس محجوب/ يونس محجوب، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٢٢، صفحة: ٧٢ .

٤٢- فعلى سبيل المثال صرحت رئيسة تنزانيا -في مقابلة على هامش قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في منتصف فبراير ٢٠٢٢- بأن التوترات في أوكرانيا تولد اهتمامًا متزايدًا باحتياطيات الغاز في البلاد باعتبارها سادس أكبر دولة منتجة للغاز في أفريقيا، ومن هذا المنطلق جددت المفاوضات مع شركات الطاقة على أمل جذب ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشروعات الغاز الطبيعي المسال البحرية في عام ٢٠٢٣, كذلك السنغال، حيث تم اكتشاف ٤٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في وقت لاحق من هذا العام. ونيجيريا التي هي بالفعل مورد للغاز الطبيعي المسال إلى العديد من الدول الأوروبية، كما تشرع أيضًا كل من النيجر والجزائر في ضخ خط أنابيب الغاز عبر الصحراء لزيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية، ومن المحتمل أن تكون أوروبا ممولًا رئيسًا. أنظر:

Danielle Resnick , "What does the war in Ukraine mean for Africa?" , Brookings News , – February 25, 2022, Available at : https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/02/25/what-does-the-war-in-ukraine-mean-for-africa/

43- The European Council on Foreign Relations (ECFR) Unsettled: The impact of the Russia-Ukraine crisis on the Middle East and North Africa , 10 February 2022 Available at : https://ecfr.eu/article/unsettled-the-impact-of-the-russia-ukraine-crisis-on-the-middle-east-and-north-africa/

٤٤- وذلك عقب قفز أسعار النفط فوق المئة دولار للبرميل الواحد للمرة الأولى منذ العام ٢٠١٤ مع بدء العملية العسكرية بعدما عانت من الركود الاقتصادي الناجم عن انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، تأتي الأخبار السارة بالنسبة إلى دول الخليج الغنية بالطاقة. يتوقع صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط ستحقق ١,٣ تريليون دولار إضافية من عائدات النفط في السنوات الأربع المقبلة. فهذه الأموال تعني أن دول الخليج سيكون لديها فوائض في الميزانيات للمرة الأولى منذ العام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي أيضًا بشكلٍ كبير. إذ نما الاقتصاد السعودي بنسبة ٩,٩٪ منذ بدء الحرب، وهو أعلى معدل نمو في عقد من الزمان. للتعمق أكثر أنظر: آنا ل. جاكوبس، الأزمة الأوكرانية تعمق انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ١١/ ٠٤/ ٢٠٢٢، متوافر على الموقع:

http://tinyurl.com/3vxehzkn

٤٥- حسان عوده، الحرب الروسية – الأوكرانية وتأثيرها في اقتصاد أوروبا والشرق الأوسط، منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد ١٢٥ – آذار ٢٠٢٤،

على الرابط: https://2u.pw/9241OJ بتاريخ ١٧/ ٠٢/ ٢٠٢٦ على الساعة ١٢,١٥ دقيقة

٤٦- جهاد أزعور، تداعيات سلبية على البلدان المستوردة للسلع الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب ارتفاع الأسعار، موقع IMF blog، ٢٥/ ٠٥/ ٢٠٢٢، متوافر على الموقع:

http://tinyurl.com/3pj5w9ac

٤٧- وفي هذا السياق يرى المذهب الكلاسيكي بأنه إذا عانت الاقتصادات من ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، فإنّه من المحتمل أن يتراجع هذا الارتفاع، لذا من غير المناسب المساس بمسار السياسة النقدية، إذ لن يؤثر التضييق النقدي على أسعار السلع الأساسية، بل قد يؤدي إلى حدوث ركود غير مرغوب فيه. وبالتالي، فالصعوبة هنا تكمن في أن هذه السلسلة من الصدمات غير المعتادة أدت إلى استمرار هذا الوضع التضخمي لفترة طويلة. للتوسع أكثر أنظر:

Hélène Rey,Inflation sanctions, surendettement: l’èconomie face ? La guerre, dans Le lèvre–de MICHEL DUCLOs, Gurre En Ukraine Et Nouvel Ordre Du Monde,Editions de L’observatoire/Humensis2023, page:140)

٤٨- فحتى الاجراءات الاستباقية التي باشرتها بعض الدول كتثبيت سعر البنزين والديزل عند حد معين أو خفض الضرائب على تلك المنتجات، سيكون حلًا مؤقتًا لدولٍ كالأردن، تونس ولبنان... وذلك بسب كون أحد الأطراف المعنية بالصراع له إمكانيات طبيعية متعددة بفعل تنوعها وتباينها، حيث تمتلك روسيا أكبر مخزون للغاز الطبيعي في العالم بكمية تبلغ ١٠٧ تريليون قدم مكعب، وهي ثامن دول العالم في احتياطي النفط بما يزيد عن ٦٠ بليون برميل. وقد أهلتها هذه القدرات لتصبح أكبر مصدر للغاز وثاني مصدر للنفط بعد المملكة العربية السعودية، وهي أكبر مصدر للنفط خارج مجموعة أوبك، وعلى الرغم من القدرات الصناعية لروسيا تضعها ثالث مستهلك

للطـاقة بعد الـولايات المتحـدة والصين، فإن فـائضا يـزيد عن ٧٠٪ من إجمـالي إنتاجهـا يذهب للتصدير.

٤٩- حـسان عوده، الحرب الـروسية – الأوكرانيـة وتأثيرها في اقتـصاد أوروبا والشرق الأوسط، مرجع سابق.

٥٠- وفي هذا الإطار هـناك من الباحثين من قام بـدراسة لبعض دول الشرق الأوسط، وعلى سبيل المثال قدم الباحث حسان عوده، في مقاله الحـرب الروسية – الأوكرانية وتأثيرها في اقتصاد أوروبا والشرق الأوسط، مرجع سابق، هذه الأرقام:

لبنان: في العام ٢٠٢٠ اسـتورد نحو ٨٠% من مادة القمح من أوكـرانيا و١٥% من روسيا، وقال وزير الاقتـصاد إن لبنان لـديه احتياطيـات قمح تكفي لشـهرٍ واحد فقط، وأعلـن عن خطة لشراء إمدادات قمح إضـافية لشهرٍ واحد. كما سيبدأ لبنان بـاستخدام تقنية التقنين للقمح بحيث يسمح استخدامه لإنتـاج الخبز فقط، إلى أن يـتم العثور على مـصادر إمداد بـديلة مثل كنـدا، أستراليا والولايات المتحدة الأميركية.

مصر: أكبر مستورد للقمح في العالم، أكثر من ٧٠ مليون مصري يعتمدون بشكلٍ مباشر على الخبز المدعوم. في العام ٢٠٢١، جاء ما يقارب من ٨٠% من واردات مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا. إن مخـزون مصر من القمح في الصوامع في ذلك الـوقت كان يكفي لمدة أربـعة أشهر، وفي منتصف نيسان، يـتم حصاد الإنتاج المحلي لـيمتد المخزون إلى تسعـة أشهر تقريبًا. تحـدثت الحكومة عن مصادر بديلة لتأمين القمح، لكن هذا قد يؤدي إلى زيادة حادة في الأسعار.

سوريا: تعـاني أصلًا من نقص حاد في القـمح بسبب الحرب والأزمـة الاقتصادية وتـدمير البنى التحتيـة في البلاد. وتعتمد بـشكلٍ أساسي على روسيا لـسداد حاجتهـا من القمح. في كانون الأول ٢٠٢١، اتفقـت الحكومـة مع روسيـا على استيراد مليـون طن متري من القـمح في العام ٢٠٢٢، بتمويلٍ من قرض روسي، حيث يـعاني ١٣,٤ مليون شخص في سوريـا من انعدام الأمن الغذائي، ومن المرجح أن يؤدي الصراع الروسي–الأوكراني إلى تفاقم الأزمة.

اليمن: الأزمة الإنسانيـة الأكبر في العالم، وفق تصنيف الأمم المتحدة. فبسبب الحرب الدائرة هناك، يواجه أكثر من نصف السكان انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. ومن المرجح أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم تلك الأزمة حيث تستـورد البلاد ما لا يقل عن ٢٧٪ من قمحها من أوكرانيا و٨٪ من روسيا.

٥١- يميتـار بيتشيف، وآخرون، صعـود روسيا، السيـاسة الخارجيـة لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفـريقيـا، ترجمـة مركـز الرافـدين للحـوار RCD، بيروت /الـنجف الأشرف، الطـبعة الأولى٢٠٢٣، صفحة: ١٠٢